توجّه طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي على ضوء وثائق الأرشيف العثماني

Student'stendency of high studies at theAlgerianuniversity tostudy thesocial andthe economichistoryfocusingon the documents of ottoman archives

بومدين زبيري
جامعةالجزائر-2-أبوالقاسم سعدالله
البريدالإلكتروني:b.zebiri91@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-06-06 تاريخ القبول : 2019-12-18

ملخص:

تهدفالدراسةإلىمتابعةورصدأبحاثالتاريخ
الاقتصاديوالاجتماعيفيالجامعةالجزائريةعلىضوءوثائقالأرشيفالعثماني،والآفاقالتييفتحها
(تخصصالدولةالعثمانيةوالولاياتالعربية) لمتابعةالبحثفيالفضاءالجغرافيالعثماني.

الكلماتالمفتاحية:

التاريخالعثماني،الاقتصادي،الاجتماعي،الأرشيف،سجلاتالقضاة،دفاترالاحصاء،دفاترالأمور المهمة.

Abstract:

The studyaims to follow social and economy historyresearchesat theAlgerian university in the modern era based on the documents of ottoman archives,and the prospects opened by (the ottoman empire and the Arab states speciality) can open,to continue researchin ottoman area.

key wards:

Ottoman, economy, social, history, archives, records of the judges, statistics records, records of important matters.

I.المقدمة:

تشغلالمواضيعالتاريخيةالتيتعنىبالجوانبالاقتصادية والاجتماعيةوالفكريةحيّزاهاماًفيحقلالأبحاثوالدراساتالجامعيةفيالعالم،فلميعدالتاريخفيالمفهومالحديثمقتصراًعلىسردمآثرالعظماءوالأعيانوالحكاموالقادةوكبارالرجالالدين،أوذكرالأحداثالسياسيةوالمواجهاتالعسكرية،بلاتجهالاهتمامبدراسةحياةالشعوبوالمجتمعاتوتاريخهاالاقتصاديوالاجتماعي،ورصدالتغيراتالتيتطرأعليهاوتحديدأسبابهاوالانعكاساتالناجمةعنها.

لمتكنالجامعةالجزائريةبمنأىعنهذهالتوجهاتحيثاستقطبتالعديدمنالدراساتالمنجزةفيهذهالجوانبالجديدة،نذكرعلىسبيلالمثاللاالحصرماقدمهالأستاذناصرالدينسعيدونيفي "دراسات في الملكية والوقف والجباية –الفترة الحديثة"،الأستاذخليفةحماش " الأسرةفيمدينةالجزائرخلالالعهدالعثماني"،الأستاذةعائشةغطاس "الحرفوالحرفيونبمدينةالجزائر 1700-1830" والملاحظأنهذهالدراساتركّزتعلىالجوانبالاقتصاديةوالاجتماعيةللجزائر،لكنهذاالاهتمامبالتاريخالمحليتمتوسعتهليشملالفضاءالعثمانيمنخلالبروزتخصص
(الدولةالعثمانيةوالمشرقالعربيفيالفترةالحديثةوالمعاصرة
).

إنالرسائلالعلميةالمنجزةفيهذاالمجالفتحتتوجّهاجديداًأمامالباحثينللإقبالعلىمثلهذهالدراساتوالأبحاثالتاريخية،لكنمعاضافةميزةجديدةهيالاعتمادعلىوثائقالأرشيفالعثمانيسواءماتعلقبدفاترالتحرير (طابودفتري) أودفاترالأمورالمهمة (مهمةدفتري) اضافةالسجلاتالمحاكمالشرعيةالتيتضمنتالأحكامالتيصدرهاالقضاة.

ساهمهذاالأرشيففياخراجتاريخناًمنالصورةالنمطيةالتيرسمتهاكتاباتالمدرسةالكولونياليةمنجهةوالمدرسةالقوميةمنجهةثانيةودفعباتجاهالكتابةالموضوعيةبعيداًعنا لتحيز.

الإشكاليةالمطروحة:

-ما هو واقع الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في الجامعة الجزائرية اليوم؟

-

كيفيمكنالاستفادةمنالمعلوماتالتيتقدمهاالأرشيفات العثمانية وتوظيفها لإعادةكتابةالتاريخالاقتصاديوالاجتماعيللفضاءالعثماني ؟

-

ماهيالاضافاتالتيحملتهاهذهالوثائقفيتغييرالنظرةالنمطية لمواضيعالدراساتالعثمانية؟

-

ماهيالعوائقالتيتحولدونتمكُّنالباحثفيالجامعةالجزائريةم ناستغلالهذهالمادةالأرشيفية؟

1- التوجّه نحو التاريخ الاقتصادي والاجتماعي:

كانميلادمجلة "حولياتالتاريخالاقتصاديوالاجتماعي" سنة 1929مفيفرنسابدايةالتحولنحوإخراجالتاريخمنبؤرةالعا داتالقديمةوتحريرهمنانغلاقهعلىذاته،والدفعبالبحثالتاري خيإلىالجوانبالاقتصاديةوالاجتماعية،وهيذاتهاالجوانبالت يعملالتاريخالتقليديعلىتغييبهاباعتبارأنالمجالاتالتيكانالاهت ماممنصباحولهاهيتلكالتيتعنىبالتاريخالسياسيوالديبلوما سيوالحدثيوتاريخالمعارك[1]،وطالبتهذهالمدرسةببعثالتاريخا لذييعتنيبالناسالعاديينوالمهمشينوالمغيبين[2].

في هذا الاطار اتجهتالدراساتالتاريخيةالحديثةنحوالمواضيعالتيتتناولالـ جوانبالاقتصاديةوالاجتماعيةوهذامنذالنصفالثانيمنالقر نالعشرينا عتماداعلىكمّأرشيفيهائلتمثلفيالأرشيفالعثماني، وكانللعملالذيقامبهالباحثالفرنسيروبيرمونترانالأثرالأبرزفي دفعهذهالدراساتإلى الواجهة ،فقدأنجزالعديدمنالأعمالانطلاقامنالوثائقالتركيةالتيتمثّ لالعهدالعثمانيفيتونسوأبرزهافرماناتالبابالعاليالتيعثرعلي هافيأرشيفقصرالباردوفيتونس،وكانواحدامنتلكالأعمالان جازكشافلتلكالوثائقالتركيةونشرهسنة1961.[3]

استطاعروبيرمونتران-منخلالهذاالعمل- أنيعرّفبأهميةالأرصدةالتييحتويعليهاالأرشيفالتونسيفيال بحثالتاريخي[4]،وهومادفعهلتشجيعطالبهفيالدكتوراهآنذاك عبدالجليلالتميميالذيأنجزبدورهكشافالدفاترالعربيةوالتر كيةفيالجزائر[5]،كماأنجزمونترانأطروحته للدكتوراهحولالتجاروالحرفيينفيالقاهرةخلالالقرنالثامن عشروانطلاقامنسجلاتالمحاكمالشرعيةفيالقاهرة[6]، أما في الجزائر فقد بدأالاهتمامبهذاالأرشيفوالسجلاتمنذالسنواتالأولىللاحتلال وهذامنذأننشرألبيردوفول Albert De voulxبعضالوثائقفيالمجلةالافريقية[7].

أدركالباحثالجزائريأهميةالدراسةفيالجوانبالاجت ماعيةوالاقتصاديةكماأدركأهميةالوثائقفيكشفالمعلوماتو الحقائق،ولعلأولمناتجهالباستخداماالوثائقالعثمانيةفيالدر اسةالاجتماعيةوالاقتصاديةمنذالأربعيناتمنالقرنالعشرين وسعدالدينبنشنبمنخلالاستغلالعقدبيعحرّرهأحدقضاةم دينةالجزائرفيسنة 1058هـ/1648م[8].

بعدالاستقلالبرزالعديدمنالباحثين المختصين الذيناتجهواالىدراسةالتاريخالاقتصاديوالاجتماعيخاصةا لمتعلقبالفترةالعثمانيةوهذا بالاعتمادعلىالرصيدالأرشيفيالثريوالمتنوع، وفضلا عما قام به التميمي حول الدفاتر العربية والتركية صدرمؤخرا كشافان على صلة بالموضوع أحدهما بعنوان:وثائقتاريخالجزائرفيالعهدالعثمانيبالمكتبتينالوطني تينالجزائريةوالتونسية[9]، والثاني تحت عنوان:وثائقتاريخالجزائرفيأرشيفالوطنيالتونسي[10].

إلىجانبالدراساتالتيتوجّهتنحووضعكشافاتوفهار سللمادةالأرشيفية، برزتكذلكدراساتهامةارتكزتبصورةأساسيةعلىالأرشيفالعث مانيالمتوفّرفيمركزالأرشيفالوطنيبالجزائر(بئر خادم)

سواءماقامبهالأستاذناصرالدينسعيدونيمن خلال الدراساتالتيأنجزهافيمجالالملكيةوالوقفوالجباية[11]، أو ما قامت به الأستاذة عائشة غطاس ببحوثها حول سجلات المحاكم الشرعية[12] وتوظيفها في رسم صورة لأحد أهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال تتبع أنواع الحرف وكذا الحرفيون بمدينة الجزائر في الفترة العثمانية[13]، إلى جانب الدراسة التي قام بها خليفة حماش في ما يتعلق بجانب الأسرة ورصد مكوّناتها وما يرتبط بحياتها من زواج وصداق وطلاق،مرورا بالمسكن العائلي وصفاته وتجهيزاته، والنزاعات وطرق الفصل فيها، وأنواع الملكيات الأسرية وطرق انتقالها داخل الأسرة بين ميراث ووقف مع ذكر العبيد والأسرى وحماية حقوق الأيتام[14].

أمام تواصل الاهتمامبالتاريخالمحلّي الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر انفتح مجال الدراسة في الجامعة الجزائريةليشملالفضاءالعثمانيمنخلالبروزتخصص (الدولةالعثمانيةوالمشرقالعربيفيالفترةالحديثةوالمعاصرة) في قسم التاريخ لجامعة الجزائر- 2 - مع بداية الموسم الدراسي 2009-2010 ليخوض في مجال الدراسات التي توجّهت نحو البحث في عديد القضايا والأبحاثالتاريخيةالواسعة ذات البعد الإداري، والتنظيمي، والقانوني، والقضائي، والتجاري وحتى تلك التي لها الصلة بنظرة الآخر،ونقصد هنا الرحالة الأجانب في الفضاء العثماني[15]، وعلى الرغم من أن هذا التوجه ما زال في بداياته إلا أن المواضيع المطروحة كمشاريع لمرحلة الدكتوراه توحي بأن الخطى تتسارع في مجال البحث الأكاديمي في هذا التخصص في ظل الثورة التي أحدثها ظهور الكم الأرشيفي العثماني الذي فتحته الدولة التركية للباحثين في مجال التاريخ العثماني، ولا شك في أن هذا يُعدّ اضافة مميزة في هذا المجال .

2-أهمية الأرشيف العثماني للدراسة الاقتصادية والاجتماعية:

يكتسي الأرشيف العثماني أهمية خاصة في الدراسة الاجتماعية والاقتصاديةوالثقافية وذلك لتنوع وثائقه وما تتضمّنه من أبعاد مختلفة بحيث لايخفىعلىالمهتمين بالدراسات التاريخية مالهذه الوثائقمنأهميةمحوريةفيالأبحاث،ذلكأنهاتنطويعلىمعلوم اتتشملكافةنواحيالحياةوتلقيالضوءعلىمجالاتواسعةسو اءماتعلقبالجوانبالسياسيةأوالاقتصاديةأوالاجتماعيةأوا لفكرية،
والاطلاععلىالوثائقيضيفللمهتمينبفروعالمعرفةاضافاتمت ميزة،ممايضفيعلىالدراساتبُعداكبيراومصداقيةقوية، لذافإنوثائقأيفترةمنالفتراتالتاريخيةتمثلالمصدرالأساسيال ذييمكّنالباحثينمنتناولتلكالفترةبالدراسة.

تتميز الدولة العثمانية عن باقي الدول الاسلامية بكثرة وثائقها وبغزارة المعلومات المتوافرة من خلال سجلاتها التي حافظت على سلامتها وبشكل متكامل منذ القرن الخامس عشر الميلادي إلىاليوم، كما أن الدولة العثمانية عنيت عناية فائقة بسجلات الدول التي ورثتها و وثائقها وقيودها مما جعل أبناء تلك الدول والمهتمين بدراسة تاريخها يجدون أنفسهم أمام معلومات غزيرة لا تتوافر لهم من خلال المصادر المتعارف عليها سواء أكانت على شكل كتب موسوعية، أو تراجم، أو مذكرات، أو من خلال كتب الحوليات[16]، ويضم هذا الأرشيف اليوم أزيد من مائة مليون وثيقة ،لذلك فهو يحمل صفة الأرشيف الأم بالنسبة للعهد العثماني.[17]

تتنوّعوثائقالأرشيفالعثمانيسواءماتعلقبدفاتر الديوان الهمايوني وأبرزها دفاترالأمورالمهمة (مهمةدفتري)،أو دفاتر الدفتر خانة[18] وأبرزها دفاتر التحرير (طابودفتري) ،اضافةالسجلاتالمحاكمالشرعيةالتيتضمنتالأحكامالتيي صدرهاالقضاة، لذلك سوف نوضح مفهوم هذه الأنواع وما يمكن أن تفيد به الباحث في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص دون خلوّ –بطبيعة الحال – من الجوانب الأخرى المتداخلة.

2. 1- دفاتر الأمور المهمة (مهمّة دفتري):

دفاتر المهمة هي الدفاتر التي تدوّن فيها الأحكام السلطانية التي ترسل من الديوان الهمايوني (السلطاني) في مركز الدولة وتعرف كذلك بـ(دفاتر الأمور المهمة) باعتبار أن الأحكام التي تتضمنها تتعلق بأمور مهمة تخص الدولة و رعاياها ويتمتنا ولها في الديوان الهمايوني، ومنها جاءت تسميتها بدفاتر المهمة[19]،

وهي تحتوي على معلومات تاريخية في غاية الأهمية تعكس الجوانب المختلفة للفترة التي أعِدَّت فيها هذه الدفاتر، كما تغطي فترة زمنية واسعة تمتد من القرن السادس عشر الميلادي إلى أوائل القرن العشرين بمعنى أنها تغطي فترة تقارب ثلاثمائة وخمسين سنة[20].

يوجد في الأرشيف العثماني 263 دفترا تعود إلى سنوات 961-1323هـ/1553-1905، موجودة في مركز رئاسة الوزراء، اضافة لدفترين في متحف سراي توب قابي ويعود أحدهما لسنة 951-952هـ، والثاني لسنة 959-960هـ[21]،

وتكمن أهمية دفاتر المهمة في جوانب متعددة أبرزها:

- تعدّ مصدرا مهمّا وأساسيا لمعرفة الأجهزة الادارية والعسكرية لـ لدولة العثمانية في المركز والولايات وعلاقاتها المتبادلة وأنماط نشاطاتها ووظائفها.

- تحوي معلومات كثيرة ومتنوعة عن علاقة الدولة العثمانية برعاياها بمن فيهم غير المسلمين وكذا حقوق الأقليات والطوائف الدينية، والسياسة الادارية المتعلقة بالحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للأهالي وحتى القضايا التي لها صلة بحماية المحيط والبيئة وحقوق المستهلكين[22].

- تضم معلومات مهمة وفريدة من نوعها تتعلق بنواحي مختلفة للمناطق التي انضوت تحت الحكم العثماني خاصة المنطقة العربية بما فيها الإيالات المغاربية الثلاث (الجزائر- تونس-طرابلس الغرب) كقضايا الملكية العقارية، وآليات الاندماج الاداري للإيالات المغاربية والعلاقات بينها والأنشطة الاقتصادية لها[23].

- تحتلا لمعلومات المتعلقة بأمور الحج والصرة والخدمات المتعددة للحجاج والأماكن المقدسة حيّزا هاما من هذه الدفاتر[24].

- تحتوي الدفاتر معلومات قيّمة عن سياسة الإعمار والإسكان والخدمات البيئية والبلدية والمشكلات المرتبطة بإدارة الأوقاف وتفتيشها[25].

- تحتوي على معلومات حول العشائر البدوية وطرق تعامل السلطة المركزية معها.

2. 2- دفاتر التحرير (الطابو دفتري):

بدأت الدولة العثمانية في عملية تسجيل الأراضي والعقارات وضع نظام مضرب بيل لها منذ بداياتها[26]،

ويتضمن أرشيف رئاسة الوزراء حاليا 1155 دفترا من دفاتر الطابو، بينما يوجد في دائرة المسح العقاري في أنقرة 250 دفترا[27]،

ومعروف أن العثمانيين كانوا إذا فتحوا أراضي جديدة يقومون بإعداد سجلات لمعرفة طاقات البلاد البشرية والمادية والمالية ويسمّون ذلك تحريرا أو احصاء، ويقومون بتجديد السجلات مرة كل ثلاثين سنة بسبب تغير الأجيال، أو عندما تتغير الأوضاع ولتعدد معطيات الدفتر تتطابق مع الواقع كأن تحدث نزاعات بين السكان على الأراضي في منطقة معينة[28]، أو عند تولي سلطان جديد[29].

يوجد نوعان من الدفاتر :

دفاتر المفصلو تحتوي على معلومات مفصلة عن السكان بأسمائهم وتقدير الضرائب التي تجبى منهم، وتفاصيل حاصلات الضرائب، أما دفاتر الاجمال فهي بمثابة ملخص لدفاتر المفصلو فيها تمييز بين أنواع الجبايات حسب الجهة التي خصصت لها (بمعنى تحديد ما يعود للسلطان وما يعود للأوقاف وما يعود للخزانة الأميرية، وما يوزع على أصحاب الزعامات و أرباب التيمار)، ولا يوجد في دفاتر الاجمال أسماء السكان ولا عددهم[30].

معظمدفاترالاحصاءأوالتحريرتعودإلىالقرنالسا دسعشرباعتبارأنهاالقرنالذيشهدازدهارنظامالتيمار،كماأنه ذهالدفاتركانتتخصفقطالولاياتوالألويةالتيطبقتفيهاالدول ةالعثمانيةنظامالتيمار،لذلكلميكننظامالتيمارمطبقافيال حجازواليمنومصروالسودانوالحبشةوطرابلسوتونسوالج زائر[31]،

ومايؤسفلههوعدموجوددفاتراحصاءخاصةبالإيالاتالمغاربي ة،فعلىالرغممناهتمامالسلاطينالعثمانيينبالموضوعفيأوا خرالقرنالسادسعشروإعدادهمالعدةوانتدابهمأناساللقيا مبتحريرواحصاءفيهذهالإيالات،إلاأنعزيمةالسلاطينفترتع نالاحصاءتماماخلالالقرنالسابععشرليسفقطفيالإيالاتالمغ اربية،بلفيكلالدولةالعثمانيةبسببالتراجعالذيعرفهنظامال تيماربشكلعام[32].

والسؤال المطروح هو كيف يمكن للباحث في المجال الاقتصادي الاستفادة من المعلومات المتوافرة في دفاتر الطابو؟

إذاأخذنادفاترالطابوفيالجانبالاقتصاديفإنهاتزو دنابمعلوماتاقتصاديةفيغايةالأهميةعنالمناطقالتيجرىفيها الاحصاء،ومنذلكفهيتبين :

-نوعيةالانتاجالزراعي : سواءالحبوبكلأنواعها (القمح،الشعير،الذرة،السمسم،الشوفان،الأرز،الحمص. ...)

والأشجارالمثمرة(الزيتون،الكرمة،الليمون،السفرجل،التو ت،الفواكهالمتنوعة...) القطن

-الحيواناتالأليفة :(الأغنام،الماعز،البقر،الجاموس،الجمالوخلاياالنحل).

-الأوزانوالمكاييلوالمقاييس.

-التجارة:

منخلالالقانوننامةالتيتتصدردفترالتحريريمكنتحديدالنش اطالتجاريفيالولاءالذيتمتحريردفتره،ممايمكّنالباحثمنتح ديدالسلعالواردةإلىاللواءوطبيعتهاوالأماكنالتيجلبتمنهاوما الغرضلجلبهاهللاستفادةمنهافيالصناعة (مثل: النحاسالخام،الكبريت،الحديد،الخشب،الزجاج،الصوف ،جلدالثور،شمعالعسل...)أمللتغذية؟(البهارات،الجوز،ال لوز،التمر،الجبن ...)[33].

إنوجوددفاترالطابوالمفصلةقادالدراسةمفصلةل كثيرمنالجوانبالمتعلقةبالسكانوأعدادهموالضرائبالمفروض ةعليهم،وهذهالدفاتر تمكّن من دراسةاللواءالذي أُعِدّ من أجله الدفترخلالفتراتمختلفةمنالقرن 16ممما يسمحبرسملوحةلتوزيعالأراضيالزراعيةفي اللواءوسكانهوانتاجهالزراعيونظامهالضريبي،ممايوضّحثرا ءهذهالدفاتروالأهميةالتيكانتتمثلهاللإدارةوللحكامولباح ثينفيالوقتالراهن،

أمابالنسبةللقانوننامةالتيتتضمنهاالدفاترفهيالأخرىذاتأه مية بالغةذلكلأنهااتسمتبالتفاصيلالدقيقةالتيحدّدتبالنس بةلكلولايةحجمالضرائبوالرسومالمفروضةعلىالأسواقوكذ لكالممارساتالاداريةالمتعلقةبها،حيثيلمسالباحثمنخلالها (مدىحرصالنظامالإداريعلىحسنإدارةخدماتهفيأدقّالتفاص يلخاصةخدماتالشؤونالمالية)حيثكانفيالكثيرمنالأحيانميّا لاللحفاظعلىالتقاليدالسابقةحينمايبدولهأنهمنالحكمةال حفاظعليها،لذلكفواضعوالدفاتريعتمدونبشكلأساسيعلىا لدفاترالسابقة،

لكنمعمراعاةالتغيراتالتيتطرأعلىالوضعالاقتصاديللدولة. [34]

لمتكندفاترالتحريرفقطسجلاّومرجعالتحديدالثر واتالتيتُوزّععلىموظفي

الدولة،بلكانتأيضادفاترتوضحوضعيةالأرضوالسكانوتحدّ د –حتىالاحصاءالتالي- الوضعيةالاجتماعيةوالمسؤوليةالضريبيةللأراضيوالأشخا صوالمجموعات[35].

كانالاحصاءأوالتحريرلدىالعثمانيينيستندالفكر ةعمليةوهيمعرفةمنيستطيعوندفعالضرائبوكمعددهم؟بـ معنىالفئةالعاملةأوالكاسبةمنالسكانويمثلهمربالأسرة (خانه)والفتىالعازب

(المجرد)وهوالذيفيسنتخوّلهالكسب[36]، مما جعل من دفاتر التحرير منجما للمعلومات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

2. 3- سجلاتالمحاكمالشرعية:

إذاكانتدفاترالتحريرأوالاحصاءتقدّممعلوماتعنالـ حياةالاقتصادية،فإنسجلاتالمحاكمالشرعيةأوسجلاتالق ضاةتمكّنالباحثمناستقصاءمعلوماتعنالحياةالاجتماعيةو الاقتصاديةللفتراتالتيتعودإليها.

الخصوصيةالتيتميزالسجلاتوالدفاترالتيتركهاالـ قضاةهيأنهاتقدّملناالواقعكماهو،دونأيّةفكرةأوتوجّهمسب ق،ومنهناتأتيمصداقيةالمعلوماتالثريةالتيتطفحبهاوترفدالب احثينبمعينلاينضبمنالوقائعوالأخبارواالأحداثرغمخصوص يةالكثيرمنالقضاياوجزئياتهاالمحدّدة،وهيفيكمّهاالوفيرتقدّ مسِفْراضخمامنالحقائقالتاريخيةوهيأقربماتكونإلىالحقيق ةوالموضوعية[37]،ذلكأنالقضاةالذينحرّرواهذهالوثائقلميك ونوايدركونبأنهاسوفتتحوّلفيمابعدإلىمصدرللباحثينلكتا بةالتاريخ.

تعودأقدمالسجلاتالمتوفرةفيتركيا إلىفترةحكمـ حمدالفاتح 1451-1481م،وهيتلكالسجلاتالعائدةلمحكمةمدينةبورصةبتاريـ خ 860هـ/1456م[38]،بينماسجلاتمدينةالقدسالتييبلغتعداد ها 616 سجلافإنالسجلالأولمنهايبدأبتاريخ 14 شوال 936هـ،وبذلكيمكنالقولبأنهاأقدمالسجلاتفيبلادالشام[39]، أمافيالجزائرفإنأقدمالسجلاتتعودإلىسنة1525م[40].

كانتسلطاتالقاضيفيالدولةالعثمانيةواسعةجدا [41]، وكانله-فضلاعنوظيفته- سلطاتإداريةمنهاعلىسبيلالمثال:

التثبتمنوثائقتعيينالموظفينوكلرجالالادارةواثباتصحةوثائـ قتعيينهمفيسجلاتالمحكمةالشرعية،كماكانالقاضييشرفـ لتنفيذشروطالأوقافويشرفعلىحساباتها[42]،تودعفيالمحكم ةالشرعيةأنواععديدةمنالوثائقممايعنيأنصلاحياتالقاضي متشعّبةجداوتشمل:

- تسجيلالأراضيوالعقاراتوتأجيرها،وقضاياالقسمةوالرهنوو ضعاليد (وهيصلاحياتتتولاهااليومدوائرتسجيلالأرض).

- تسجيلالوكالاتوالشركاتوالكفالاتوالقروضوالأمانات.

-تعيينأسعارالمؤنوالحاجياتالمختلفة (بمعنىوضعالتسعيرة) ومراقبةالموازينوالمكاييلوالمقاييسوتعيينالمحلاتالتيلايجوز فـ يهاالبيعوالشراء، والأشخاصالذينيحقّلهمتعاطيالتجارة

- احصاءالنفوسوتسجيلهابمافيذلكتسجيلالمواليدوالوفيا ت.

-تحديدأجورالنقل.

-الإذنبالبناءوتوقيفالبناء.

-مراقبةالمقابروالمدافن.

-إدارةأموالالأيتاموتعيينالأوصياء[43].

- إدارةأموالالوقفبمافيذلكالمساجدوالتكاياوالمدارسوتعيينال عاملينفيهذهالمؤسساتوتعميرها.

- تثبيتوإقالةرؤساءالطوائفالدينيةورؤساءالحرفوالصناعا ت.

منهذهالصلاحياتندركمدىالأهميةالتيتكتسيهاسج لاتالقاضيفيالجوانبالاداريةوالاجتماعيةوالاقتصاديةوالث قافية[44]،والنقطةالأهمّالتييجبذكرهاهيأنالسجلاتتحدّثتع نالناسالعاديينفيحياتهماليوميةهؤلاءالذينيشكّلونالسواد الأعظممنالشعبوالذينلاترِدأسماؤهمفيالوثائقوالأوراقالر

سمية عادة، وتصف الشؤون المتعلقة بحياتهم اليومية البسيطة[45] وكلما يتصلبنوا حيحياتهم المختلفة، مما يمكّن الباحث من الحصول على معلومات غزيرة عن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

يمكن تصنيف المعلومات التي تحتويها سجلات المحكمة الشرعية إلى جوانب اقتصادية مثل:

-

الأنشطة التجارية وأنواع الصادرات والواردات وحركة الأموال القروض البيوع وقضايا الدّيْن والإفلاس والوكالات ومستوى الربح والخسارة،

والمكاييل والمقاييس والموازين المستعملة وأسعار البضائع والمؤسسات التجارية مثل الخانات والدكاكين، والرسوم التي كانت تجبى على البضائع، وإيجارات العقارات وأجور النقل، وأجور الحمامات العمومية، ونقابات الحرفيين وتعييناتشيوخ الحرف[46]،

اضافة إلى معلومات عن النشاط التجاري وأنواع الصادرات وجهة التصدير ومن أين ترِد البضائع، ممّا يعطي للباحث فكرة عن نشاط السوق وأنواع النقد وبالتالي يتمكن من تحديد نوع العملة وسعرها ومدى تفاوت قيمتها مع امكانية إجراء مقارنة بينها وبين العملات الأخرى[47].

أما الجوانب الاجتماعية فتتصدّرها قضايا العائلة كمواضيع الزواج والطلاق والمهور والتبني والوصاية ونفقات الأيتام والمطلقات وقضايا الأرقاء والجواري، وحتى وصف حفلات الأعراس...

والسجلات التي تحتوي هذا النوع من المعلومات تمدّ الباحث بصورة واضحة عن وضع العائلة من حيث مستواها الاجتماعي ومدى تفككها أو ترابطها، والخلافات التي تحدث داخل العائلة كما يستطيع من خلالها التعرف إلى الطبقات الاجتماعية ومستوى المعيشة ككل[48]

،

كما أن المهور المؤجّلة عند تسجيل عقود النكاح تعطي فكرة عن المستوى الاجتماعي، وبالتالي تساعد المؤرخ في تصنيف أهل البلد الى طبقات حسب مستواهم المعيشي الاقتصادي ونسبة كل طبقة من المجتمع، وكذلك النفقات التي تبيّن الحدّ الأدنى للمعيشة وتطوره عبر الزمن وحسب المستوى الاجتماعي[49]،

أما السجلات التي تحتوي شؤون متعلقة بالتركات، فهي أيضا لها صلة بالعائلة، فالحجج الخاصة بقضايا التركات والوراثة تفيد الباحث في معرفة تركيب العائلة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعطي معلومات حول الأثاث والمفروشات والأواني والملابس حتى الكتب والمخطوطات أحيانا إذا كانت ضمن التركات المتوفى، لأنكلّ هذه الأشياء تسجَّل ضمن التركة فكان بعضها يوزّع على الورثة وبعضها الآخر يعرَض للبيع[50]،

وكل هذه المعلومات تدفع إلى توجيه الباحثين في شأن الاقتصادي والاجتماعي لهذه السجلات والمعلومات التي تحتويها.

III. الخاتمة:

إن الاتجاه نحو دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي وبالاعتماد على الوثائق الأرشيفية الأصيلة والمتنوعة من شأنه أن يفتح مجالات عدّة أمام الباحثين بعيدا عن الكتابات التي لطالما صبغ بها المستشرقون وأنصار المدرسة الكولونيالية تاريخنا، أو حتى من المؤرخين الذين تشبّعوا بالنظرة القومية وبروح العداء لكل ما يمتّ بصلة للدولة العثمانية .

لكن هذا التوجّه يجب أن يصاحَب بدوره بتكوين متخصّص ومعمّق في التعامل مع هذا الأرشيف سواء من جانب إزالة حاجز اللغة من خلال التوجّه إلى الإلمام باللغة العثمانية والتركية الحديثة، أو بالتدريب على الدراسة الدقيقة من خلال إجراء دورات تكوينية حصرية لتمكين الباحث المتخصص من اكتساب رؤية علمية موضوعية في التحليل الاقتصادي والاجتماعي، كما أن تنظيم ندوات علمية في الوثائق والمخطوطات من شأنها أن تنمّي لدى الباحث الحسّ الايجابي في التعامل مع الوثيقة ودراستها بطريقة علمية واستنطاقها قصد الوصول إلى المعلومات التي تخدم الحقيقة التاريخية والموضوعية بعيدا عن التحيّز وإطلاق أحكام مسبقة ودون سند علمي معرفي ذي دلالة.

الهوامش:

[1] جاك لوغوف (اشراف): التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم :محمد الطاهر المنصوري ،ط1 ، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2007، ص ص 84-88.

[2] الهادي التيمومي: المدارس التاريخية الحديثة، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان2013،ص181

[3] Robert Mantran, Inventaire des documents d'archives turcs du Dar El Bey, Paris 1961.

[4] خليفة حماش: كشاف وثائق التاريخ الجزائري في الأرشيف التونسي ج1،منشوراتكليةالآدابوالحضارةالاسلامية،جامعةالأميرعبدالقادر ،قسنطينة،2016،ص5.

[5] عبد الجليل التميمي:موجز الدفاتر العربية والتركية في الجزائر، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ،تونس1983.

[6] شكلت وثائق أرشيف المحاكم الشرعية المصدر الرئيسي للدراسة،اضافة لسجلات تحمل عنوان دفاتر أصول مال جمارك ومقاطعات ،روبير مونتران : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ،ترجمة ناصر أحمد ابراهيم وباتسي جمال الدين ، ومراجعة رؤوف عباس، جزآن ، ط1، المجلس الأعلى للثقافة مصر 2005، ص ص 29-33.

[7] Albert De voulx ; Notes historiques sur les mosquées et autres édifices d'Alger, Revue Africaine, vol 5, 1861, pp, 59-70, 386-393.

[8] Un acte de vente dressé à Alger en 1648, parSaad Eddine BENCHENEB,in revue africaine volume 89, société historique algérienne 1945,pp 287-290)

[9] خليفة حماش : كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية ، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع ، قسنطينة 2012.

[10] كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي ، منشورات كلية الآداب والحضارة الاسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر،قسنطينة،2016.

[11] دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت2001.

[12] عائشة غطاس :" سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر- العهد العثماني" مجلة:انسانيات ،عدد3،شتاء 1997.

[13] عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر -1700-1830 مقاربة اجتماعية . اقتصادية، رسالة دكتوراه –غير منشورة- في التاريخ الحديث، مقدمة لقسم التاريخ بجامعة الجزائر سنة 2001.

[14] خليفة حماش : الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني : رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة لقسم التاريخ بجامعة منتوري بقسنطينة سنة2006.

[15] نشير هنا إلى مجموع الرسائل المنجزة من طرف طلبة التخصص في مرحلة الماجستير و تحت إشراف كل من الأستاذ الدكتور الغالي غربي ، والأستاذة الدكتورة نادية طرشون ، سواء ما تعلق بنظام الحكم والإدارة العثمانية في بلاد الشام خلال ق 17/16م، والمؤسسة الدينية العثمانية، ودراسة حول الرحالة فولني إلى مصر وسوريا وغيرها من الدراسات الأخرى .

[16] نجاتي أقطاش وعصمت بينارق :الأرشيف العثماني –فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء بإسطنبول، ترجمة صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية بإسطنبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان 1986،ص ج.

[17] نفس المرجع ،ص ز.

[18] الدفترخانة: هي إحدى الدوائر الرسمية في التشكيلات المركزية عند العثمانيين، وهي المكان الذي تحفظ فيه الدفاتر التي تحوي قيود شتى الأراضي وتعيين أجناسها من تيمار وخاص وزعامت وملك ووقف، وتحدد مصادر ايرادات الدولة. نجاتي أقطاش، الأرشيف العثماني ، مرجع سابق، ص 329.

[19] فاضلبيات، (إعدادوترجمة)،بلادالشامفيالأحكامالسلطانيةالواردةفيدفاترالمهمة(951هـ/1544م-973هـ/1566م)،الجزءالأول،منشوراتلجنةتاريخبلادالشام،الجامعةالأردنية،عمان، 2005،ص9.

[20] المرجعنفسه،ص 10.

[21] نجاتي أقطاش :الأرشيف العثماني ، مرجع سابق، ص133.

[22]بومدين زبيري: نظام الحكم والادارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، رسالة ماجستير –غير منشورة- في التاريخ الحديث والمعاصر ، مقدمة لقسم التاريخ بجامعة الجزائر2 سنة2014، ص 149.

[23]عبد الجليل التميمي: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، تونس،ماي2009.

[24]بومدي زبيري، المرجع السابق، ص ص 144-149.

[25]فاضل بيات،المرجعالسابق، ص11.

[26]أكمل الدين احسان أوغلو:الدولة العثمانية تاريخ وحضارة :مج1، ،ترجمةصالحسعداوي،الطبعةالثانية،دارالشروقالدولية،القاهرة، 2010، ص19.

[27]عصام خليفة : لبنان في أرشيف اسطنبول، ص14.

[28]خليلساحللي أوغلو :منتاريخالأقطارالعربيةفيالعهدالعثماني: بحوثووثائقوقوانين،مركزالأبحاثللتاريخوالفنونوالثقافةالإسلامية،ا سطنبول،2000 ،ص55.

[29]يذكر علي دفتري محرر دفتر طابو (T.D.474) العائد لسنة977هـ/1569م بأن المبرر لإجراء هذه المسوحات أنه مع جلوس السلطان سليم خان ابن السلطان سليمان القانوني (974هـ/1566-982هـ/1574م على عرش السلطنة تقرر "**تجديد و تعديل لباس حروف دفاترها (أي دفاتر دمشق) العتيقة وتحقيق زيادة ونقصان قراها و مزارعها وتحريرها ..."**محمد عدنان البخيت: "العوائد المالية لمقاطعات دمشق الشام على ضوء دفتر طابو(T.D.474)"، في : دراسات مهداة إلى يوسف أيبش صفحات من تاريخ دمشق ، مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي، لندن2006،ص1-3.

[30]ساحللي أوغلو: مرجع سابق ،ص 56.

[31]ساحللي أوغلو : مرجع سابق ،ص57.

[32]ساحللي أوغلو : مرجع سابق ،هامش 1، ص186.

[33]عصام خليفة: مرجع سابق، ص59.

[34]روبير مونتران وآخرون،تاريخالدولةالعثمانية،الجزء1،دارالفكرللدراسات،القاهر ة،1992،ص 528.

[35]خليل اينالجيك بالتعاون مع دونالد كواترت :التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية،ترجمة عبد اللطيف الحارث،ج1، ط1، دار المدار الاسلامي،بيروت 2007، ص 216.

[36]خليل ساحللي أوغلو ، من تاريخ الاقطار العربية ، مرجع سابق ص 243.

[37]نهدى صبحي الحمصي: تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني للقرن السابع عشر الميلادي،ط1 ،مؤسسة الرسالة، بيروت1986،ص8.

[38]خليل ساحللي أوغلو : مرجع سابق،ص 188.

[39]جميل كامل العسلي،وثائق مقدسية تاريخية مع مقدمة حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس، مج1،منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1983،ص11.

[40]عائشة غطاس:" **الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي مثال مدينة الجزائر**" ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم123: العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية،منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط ،ص158.

[41]ذلك أن القاضي كان هو ذلك الرجل المثقف أكثر مما كان يمثله رجل الحكم عموما: خليل ساحللي أوغلو :من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ،مرجع سابق، ص 187.

[42]جميل كامل جميل العسلي : وثائق مقدسية تاريخية مج1، ص16.

[43]نفسه،ص 17.

[44]نفسه، ص18.

[45]نفسه، ص18.

[46]نفسه، ص19.

[47]خليل ساحللي أوغلو من تاريخ الأقطار العربية ،ص191.

[48]جميلكامل العسلي، المرجع السابقص19.

[49]خليل ساحللي أوغلو : من تاريخ الأقطار العربية ، مرجع سابق ،ص191.

[50]جميلكامل جميل العسلي، مرجع سابق،ص20.

قائمة المراجع:

1/ إحسانأوغلي،أكملالدين: الدولةالعثمانية: تاريخوحضارة،المجلدالأول،ترجمةصالحسعداوي،الطبعةالثانية،د ارالشروقالدولية،القاهرة،2010.

2/ أقطاش،نجاتيوبينارق،عصمت :الأرشيفالعثماني – فهرسشاملوثائقالدولةالعثمانيةالمحفوظةبدارالوثائقالتابعةلرئاس ةالوزراءبإسطنبول،ترجمةصالحسعداوي،منشوراتمركزالأبحاثللتا ريخوالفنونوالثقافةالاسلاميةبإسطنبولومركزالوثائقوالمخطوطاتبال جامعةالأردنية،عمان 1986.

3/ اينالجيك،خليلبالتعاونمعكواترت،دونالد: التاريخالاقتصاديوالاجتماعيللدولةالعثمانية،المجلدالأول 1300-1600م،ترجمةعبداللطيفالحارث،الطبعة الأولى،دارالمدارالاسلامي،بيروت،لبنان2007.

/4 البخيت، محمد عدنان: "العوائد المالية لمقاطعات دمشق الشام على ضوء دفتر طابو (T.D.474)" في : دراسات مهداة إلى يوسف أيبش صفحات من تاريخ دمشق، مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي، لندن 2006.

/5 بيات، فاضل، (إعداد وترجمة)، بلاد الشام في الأحكام السلطانية الوارد ة في دفاتر المهمة (951هـ/1544م-973هـ/1566م)، الجزء الأول، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 2005.

/6 التميمي، عبد الجليل : موجز الدفاتر العربية والتركية في الجزائر: المعهد الأعلى للتوثيق، تونس 1983.

/7 التميمي، عبد الجليل: دراسات في التاريخ العثماني المغاربي خلال القرن السادس عشر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ماي 2009.

/8 التيمومي، الهادي: المدارس التاريخية الحديثة، الطبعة الأولى، دار التنوير للطباعة والنشر، لبنان 2013.

/9 حماش، خليفة: كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين الجزائرية والتونسية، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة 2012.

/10 حماش، خليفة: كشاف وثائق التاريخ الجزائري في الأرشيف التونسي الجزء الأول، منشورات كلية الآداب والحضارة الاسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة- الجزائر، 2016.

/11 حماش، خليفة: الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني : رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث مقدمة لقسم التاريخ بجامعة منتوري بقسنطينة سنة 2006.

/12 الحمصي نهد بصبحي: تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني للقرن السابع عشر الميلادي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986.

/13 خليفة، عصام : لبنان في أرشيف اسطنبول، بيروت، 1996.

/14 زبير يبو مدين: نظام الحكم والادارة العثمانية لبلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، رسالة ماجستير –غير منشورة- في التاريخ الحديث والمعاصر، مقدمة لقسم التاريخ بجامعة الجزائر 2 سنة 2014.

/15 ساحلي أوغلو، خليل، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني: بحوث ووثائق وقوانين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2000.

/16 سعيدوني، ناصر الدين: دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2001.

/17 العسلي، جميل كامل: وثائق مقدسية تاريخية معمقدمة حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس، المجلد الأول، منشورات الجامعة الأردنية، عمان 1983.

/18 غطاس، عائشة : " سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر- العهد العثماني" مجلة: انسانيات، العدد 3، شتاء 1997، ص ص 69-85.

/19 غطاس، عائشة: الحرفو الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830- مقاربة اجتماعية-اقتصادية، رسالة دكتوراه –غير منشورة- في التاريخ الحديث، مقدمة لقسم التاريخ بجامعة الجزائر سنة 2001.

/20 غطاس، عائشة:" الوثائق المحلية وأهميتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي مثال مدينة الجزائر"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 123: العثمانيون في المغارب منخلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية الرباط ، ص ص 157-175.

/21 لوغوف، جاك (اشراف): التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم: محمد الطاهر المنصوري، ط1، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2007.

/22 مونتران، روبير: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد ابراهيم وباتسيجما لالدين، ومراجعة رؤوف عباس، جزآن، ط1، المجلس الأعلى للثقافة مصر، 2005.

23/ مونتران، روبير وآخرون، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء 1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992.

24-BENCHENEB (Saad Eddine) : Un acte de vente dressé à Alger en 1648, in revue africaine volume 89, société historique algérienne 1945, pp 287-290.

25-De voulx (Albert) ; Notes historiques sur les mosquées et autres édifices d'Alger, Revue Africaine, vol 5, 1861, pp, 59-70, 386-393.

26-Mantran(Robert), Inventaire des documents d'archives turcs du Dar El Bey, Paris 1961.